

314719 - حرقوص بن زهير السعدي؛ هل كان خارجياً، أم منافقاً؟

السؤال

حرقوص بن زهير السعدي خارجي أو منافق؟ وهل المنافقون يجاهدون؛ لأن حرقوص جاهد مع المسلمين في فتح فارس وفتح سوق خرسان؟

الإجابة المفصلة

حرقوص بن زهير السعدي، لا يمكن القطع بشخصيته، فليس هناك روايات ثابتة تقطع بحاله، واسمه يتزدد في ترجمة ذي الخويصرة التميمي، وذي الثدية الخارجى.

أولاً:

فالذي يمكن القطع به بداية: هو أن ذا الخويصرة التميمي غير ذي الثدية الخارجى، كما يتبيّن من ظاهر حديث أبي سعيد الخدري قال: "بَيْنَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْسِمُ ذَاتَ يَوْمٍ قَسْمًا، فَقَالَ ذُو الْخُوَيْصَرَةِ رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَعْدِلْ. قَالَ: وَيْلَكَ، مَنْ يَعْدِلُ إِذَا لَمْ أَعْدِلْ، فَقَالَ عُمَرُ الدُّنْلِي فَلَا أَضْرِبُ عُنْقَهُ، قَالَ: «لَا، إِنَّ لَهُ أَصْحَابًا يَحْقِرُونَ أَحَدَكُمْ صَلَاتَهُ مَعَ صَلَاتِهِمْ، وَصِيَامَهُ مَعَ صِيَامِهِمْ، يَمْرُغُونَ مِنَ الدِّينِ كَمْرُوقِ السَّهْمِ مِنَ الرَّمِيمَةِ، يَنْتَظِرُ إِلَى نَصْلِهِ فَلَا يُوجَدُ فِيهِ شَيْءٌ، ثُمَّ يَنْتَظِرُ إِلَى رِصَافِهِ فَلَا يُوجَدُ فِيهِ شَيْءٌ، ثُمَّ يَنْتَظِرُ إِلَى نَصِيبِهِ فَلَا يُوجَدُ فِيهِ شَيْءٌ، ثُمَّ يَنْتَظِرُ إِلَى قُذْدِهِ فَلَا يُوجَدُ فِيهِ شَيْءٌ، سَبَقَ الْفَرْثَ وَالدَّمَ، يَخْرُجُونَ عَلَى حِينِ فُرْقَةٍ مِنَ النَّاسِ، آتَيْتُهُمْ رَجُلًا إِحْدَى يَدَيْهِ مِثْلَ ثَدِي الْمَرْأَةِ، أَوْ مِثْلَ الْبَصْعَةِ تَدَرَّدَ»، قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: أَشَهَدُ لَسْمِعَتِهِ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَشَهَدُ أَنِّي كُنْتُ مَعَ عَلِيٍّ حِينَ قَاتَلُوهُمْ، فَالثُّمَسَ فِي الْقَتْلَى فَأُتَيْتُ بِهِ عَلَى النَّعْتِ الَّذِي نَعَتِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ "رواه البخاري (6163)، ومسلم (1064).

فالنبي صلى الله عليه وسلم قال عن ذي الثدية: «آتَيْتُهُمْ رَجُلًا إِحْدَى يَدَيْهِ مِثْلَ ثَدِي الْمَرْأَةِ، أَوْ مِثْلَ الْبَصْعَةِ تَدَرَّدَ»، فلو كان هو ذا الخويصرة لما احتاج أن يصفه لهم؛ لأنهم كانوا قد شاهدوه وعرفوه، ولقال لهم بأن آية هؤلاء الخوارج هذا الرجل.

ثانياً:

ذو الخويصرة التميمي لم نقف على ما يقطع بأن اسمه حرقوص بن زهير، بل هو مجرد قول من الأقوال التي ذكرت بلا مستند.

فلم يرد في روايات حديث أبي سعيد الخدري تسمية ذي الخويصرة بحرقوص، إلا في رواية عند الثعلبي في "التفسير" (13/415)، حيث قال:

أخبرنا عبد الله بن حامد بن محمد، أخبرنا أحمد بن محمد بن الحسن، أخبرنا محمد بن يحيى، قال: أخبرنا عبد الرزاق، قال: أخبرنا معمراً، عن الزهربي، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، قال: (بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم قسماً - قال ابن عباس رضي الله عنهما: كانت غنائم هوازن يوم حنين - إذ جاءه ابن ذي الخويصرة التميمي، وهو حرقوص بن زهير أصل الخوارج ...).

وعلّق الحافظ ابن حجر رحمة الله تعالى، على هذه الرواية بقوله:

" وأخرجه الثعلبي، ثم الواهبي في "أسباب النزول" من طريق محمد بن يحيى الذهلي، عن عبد الرزاق، فقال: ابن ذي الخويصرة التميمي، وهو حرقوص بن زهير أصل الخوارج، وما أدرى من الذي قال: وهو حرقوص إلخ... وأكثر ما جاء ذكر هذا القائل في الأحاديث مبهمًا "انتهى من "فتح الباري" (12/292).

وقد أخرج عبد الرزاق هذا الخبر في "المصنف" (10 / 146)، ولم يذكر اسم حرقوص، بل قال:

عَنْ مُعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: "بَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْسِمُ قِسْمًا إِذْ جَاءَهُ أَبْنُ ذِي الْخُوَيْصَرَةِ التَّمِيمِيِّ فَقَالَ: اغْدِلْ يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَقَالَ: «وَنِيلَكَ! وَمَنْ يَغْدِلْ إِذَا لَمْ أَغْدِلْ؟...»" الحديث.

ورواه البخاري (6933) من طريق معمراً، لكن سمي ابن ذي الخويصرة بعد الله وليس بحرقوص، حيث قال البخاري: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، أَخْبَرَنَا مُعْمَرًا، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: "بَيْنَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْسِمُ، جَاءَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ذِي الْخُوَيْصَرَةِ التَّمِيمِيِّ فَقَالَ: اغْدِلْ يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَقَالَ: «وَنِيلَكَ! مَنْ يَغْدِلْ إِذَا لَمْ أَغْدِلْ...»" الحديث.

وذو الخويصرة عده أهل العلم في المناقفين، ولذا توقف جمع من المصنفين عن ذكره في الصحابة؛ إلا ما كان من ابن الأثير، وقد تعقبه الحافظ ابن حجر رحمة الله تعالى؛ فقال:

" ذو الخويصرة التميمي، ذكره ابن الأثير في الصحابة مستدركاً على من قبله، ولم يورد في ترجمته سوى ما أخرجه البخاري من حديث أبي سعيد، قال: "بَيْنَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْسِمُ ذَاتَ يَوْمٍ قِسْمًا، فَقَالَ ذُو الْخُوَيْصَرَةِ رَجُلٌ مِّنْ بَنْيِ تَمِيمٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ اغْدِلْ. قَالَ: «وَنِيلَكَ، مَنْ يَغْدِلْ إِذَا لَمْ أَغْدِلْ...»" الحديث.

وأخرجه من طريق "تفسير الثعلبي"، ثم من طريق "تفسير عبد الرزاق" كذلك، ولكن قال فيه: إذ جاءه ذو الخويصرة التميمي، وهو حرقوص بن زهير. فذكره.

قلت: ووقع في موضع آخر في "البخاري": فقال عبد الله بن ذي الخويصرة.

وعندي في ذكره في الصحابة وقفه... "انتهى من "الإصابة" (3 / 420 - 421).

طالع لفائدة جواب السؤال رقم: (197919).

وأما ذو الثديه الخارجي، فلم ترد رواية صحيحة تسميه بحرقوص، وأهل الأخبار أيضا لم يتفقوا على تسميته بحرقوص.

روى أبو داود (4770)، قال: حَدَّثَنَا بِشْرٌ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا شَبَابَةُ بْنُ سَوَّارٍ، عَنْ نُعَيْمَ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ أَبِي مَرِيزَمَ، قَالَ: "إِنْ كَانَ ذَلِكَ الْمُخْدَجُ لَمْعَنَا يَوْمَئِذٍ فِي الْمَسْجِدِ، تُجَالِسُهُ بِاللَّلِيلِ وَاللَّهَارِ، وَكَانَ فَقِيرًا، وَرَأَيْتُهُ مَعَ الْمَسَاكِينِ يَشْهُدُ طَعَامَ عَلَيْهِ مَعَ النَّاسِ وَقَدْ كَسَوْتُهُ بُرْئَسًا لِيْ." قَالَ أَبُو مَرِيزَمَ: "وَكَانَ الْمُخْدَجُ يُسَمَّى تَافِعًا ذَا الثَّدَيَّةِ، وَكَانَ فِي يَدِهِ مِثْلُ ثَدْيِ الْمَزَّاهِ، عَلَى رَأْسِهِ حَلَمَةٌ مِثْلُ حَلَمَةِ الشَّدْيِ، عَلَيْهِ شَعِيرَاتٌ مِثْلُ سِبَالَةِ السَّنَوْرِ".

قال أبو داود: "وَهُوَ عِنْدَ النَّاسِ اسْمُهُ حُرْقُوص".

فالحاصل؛ أن حرقوص بن زهير السعدي لم يقدم دليلاً على أنه ذو الخويصرة ، ولا على أنه ذو الثديه.

وكونه حضر فتوح بعض البلدان ثم صار خارجياً، كذلك لم يرد بإسناد ثابت، بل ذكره الطبرى بأسانيد متروكة لا يعتمد بها.

قال الطبرى رحمه الله تعالى في "التاريخ" (4/76):

"كَتَبَ إِلَيْيَ السَّرِيِّ، عَنْ شَعِيبٍ، عَنْ سَيِّفٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ وَطَلْحَةَ وَالْمَهْلَبِ وَعُمَرَوْ، قَالُوا: بَيْنَ النَّاسِ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ وَذَمِّتَهُمْ عَلَى ذَلِكَ وَقَعَ بَيْنَ الْهَرْمَزانَ وَبَيْنَ غَالِبَ وَكَلِيبَ فِي حَدُودِ الْأَرْضِيْنِ اخْتِلَافُ وَادِعَاءِ، فَحَضَرَ ذَلِكَ سَلْمَى وَحَرْمَلَةَ لِيَنْظُرُوا فِيمَا بَيْنَهُمْ، فَوَجَدَا غَالِبًا وَكَلِيبًا مُحَقِّيْنَ وَالْهَرْمَزانَ مُبْطِلَا، فَحَالَا بَيْنَهُمَا، فَكَفَرَ الْهَرْمَزانَ أَيْضًا وَمَنَعَ مَا قَبْلَهُ، وَاسْتَعَانَ بِالْأَكْرَادِ، فَكَثُرَ جَنْدُهُ وَكَتَبَ سَلْمَى وَحَرْمَلَةَ وَغَالِبًا وَكَلِيبًا بِغَيْرِ الْهَرْمَزانَ وَظَلَمَهُ وَكَفَرَهُ إِلَى عَتْبَةَ بْنِ غَزَوانَ، فَكَتَبَ بِذَلِكَ إِلَى عَمْرٍ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ عَمْرٌ يَأْمُرُهُ، وَأَمْدَهُمْ عَمْرٌ بِحُرْقُوصَ بْنِ زَهِيرِ السَّعْدِيِّ، وَكَانَتْ لَهُ صَحْبَةٌ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَمْرَهُ عَلَى الْقَتْالِ وَعَلَى مَا غَلَبَ عَلَيْهِ فَنَهَى الْهَرْمَزانَ بِمَعِهِ وَسَلْمَى وَحَرْمَلَةَ وَغَالِبَ وَكَلِيبَ، حَتَّى إِذَا انْتَهَوْا إِلَى جَسْرِ سُوقِ الْأَهْوَازِ أَرْسَلُوا إِلَى الْهَرْمَزانَ: إِمَّا أَنْ تَعْبُرُوا إِلَيْنَا وَإِمَّا أَنْ نَعْبُرَ إِلَيْكُمْ، فَقَالُوا: اعْبُرُوا إِلَيْنَا، فَعَبَرُوا مِنْ فَوْقِ الْجَسْرِ، فَاقْتَلُوا فَوْقَ الْجَسْرِ مَا يَلِي سُوقَ الْأَهْوَازِ، حَتَّى هَزَمُوا الْهَرْمَزانَ وَوَجَهَ نَحْوَ رَامِهِرْمَزَ، فَأَخْذَ عَلَى قَنْطَرَةِ أَرْبَكِ بَقْرِيَّةِ الشَّغْرِ حَتَّى حلَّ بِرَامِهِرْمَزَ، وَافْتَحَ حُرْقُوصَ سُوقَ الْأَهْوَازِ" انتهى.

وهذا خبر لا يعتمد عليه؛ في إسناده سيف: وهو متروك الحديث.

قال الذهبي رحمه الله تعالى:

"سيف بن عمر التميمي الأسدى، له تواليف متروك باتفاق، وقال ابن حبان: اتهم بالزندة. قلت: أدرك التابعين، وقد اتهم، قال ابن حبان: يروي الموضوعات" انتهى من "المغني" (1/292).

ثم ساق الطبرى في (4/348 - 349) بنفس الإسناد: أن حرقوص بن زهير كان من ضمن من خرج على عثمان رضي الله عنه.

ثم ساق في مواضع أخرى من طريق أبي مخنف: أن حرقوص هذا أصبح من الخوارج الذين قاتلوا علياً رضي الله عنه.

قال الطبری (5/73) : " قال أبو مخنف: عن أبي المغفل، عن عون بن أبي جحیفة، أن عليا لما أراد أن يبعث أبو موسى للحكومة، أتاه رجال من الخوارج: زرعة بن البرج الطائي وحرقوص بن زهير السعدي، فدخلوا عليه فقال لهم: لا حکم إلا لله، فقال علي: لا حکم إلا لله، فقال له حرقوص: تب من خطيئتك.... " انتهى.

وأبو مخنف هذا ساقط الروایة لا يعتمد به.

قال الذہبی رحمہ اللہ تعالیٰ:

" لوط بن يحيى، أبو مخنف، أخباري تالف، لا يوثق به.

تركه أبو حاتم وغيره.

وقال الدارقطنی: ضعیف.

وقال ابن معین: ليس بثقة.

وقال - مرة: ليس بشيء.

وقال ابن عدی: شیعی محترق، صاحب أخبارهم " انتهى من "میزان الاعتدال" (3/419).

فالخلاصة:

أن قضية حرقوص بن زهير هذا لا تصلح مستندا لمن يزعم بأن من المنافقين من قاد الفتوح، ولا لمن يزعم بأن من الخوارج من كان صحابيا، لأن كل ذلك لم يثبت منه شيء.

والله أعلم.